الأمم المتحدة

DP/2003/25

Distr.: General
8 August 2003
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣

٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣
(٦-١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا - المسائل التنظيمية ٣

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣

ثانيا - التقرير السنوي لمدير البرنامج ٣

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٦

رابعا - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٨

خامسا - الالتزامات بالتمويل ٩

سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ١٠

سابعا - تقرير التنمية البشرية ١١

ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٢

151003 141003 03-46369 (A)

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٣
تاسعا - تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي ١٣
عاشرا - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليان ١٣
حادي عشر - الزيارات الميدانية ١٦
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٨
ثاني عشر - تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٢ ..... ١٨
ثالث عشر - تفويض سلطة صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن شؤون الموظفين ٢٤
رابع عشر - الالتزامات بالتمويل المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٥
خامس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٢٦
سادس عشر - برنامج المشورة التقنية ٢٧
سابع عشر - مسائل أخرى ٢٩
الاجتماع المشترك للرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي (٦ و ٩ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣) ٣٢

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقدت الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه في نيويورك. وفي تلك الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/L.2 و Corr.1)، بالصيغة المعدلة شفويا، واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/9).

٢ – ووافق المجلس في مقرره ٢١/٢٠٠٣ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣:	٨–١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤:	٢٦–٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤:	١٤–٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (جنيف)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤:	٢٠–٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣ – وترد المقررات التي تمت الموافقة عليها في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ في الوثيقة (DP/2003/26) والتي يمكن الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت على الموقع www.undp.org/execbrd/index/htm.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – التقرير السنوي لمدير البرنامج

٤ – قدمت التهنئة إلى مدير البرنامج لإعادة تعيينه لفترة ثانية اعترافا بأدائه المتميز خلال الفترة الأولى والتزامه بالأهداف الإنمائية للألفية. ووجه إليه الثناء أيضا لبيانه الإجمالي عن تقريره السنوي لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/11)، بما في ذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة (DP/2003/11/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2003/11/Add.2)، ورؤيته للفترة الثانية. وناقشت الوفود أيضا التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/2003/12 و DP/2003/CRP.14).

٥ – ووُجهت التهنئة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أدائه في الدورة الحالية لإطار التمويل المتعدد السنوات (٢٠٠٠–٢٠٠٣). وأشادت الوفود بالمنظمة لما يلي: (أ) الدعم المقدم منها لإعداد تقرير التنمية البشرية وتقارير التنمية البشرية الإقليمية والوطنية؛ (ب) تعزيز الشراكات مع الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والمجموعات الإقليمية الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما

البنك الدولي؛ (ج) الأنشطة التنسيقية على المستوى القطري لتحسين التماسك والكفاءة والفعالية؛ (د) تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية والعمل على تقدمها ورصدها لدعم بلدان البرامج؛ (هـ) دعم الجهود لبناء السلام والبلدان التي تجتاز أوضاع إنمائية خاصة، وكذلك الحكم الديمقراطي، ولا سيما في الحكم اللامركزي والمحلي، والعمليات الانتخابية، وبناء المؤسسات، وتنمية القدرات البشرية.

٦ - وفيما يتعلق بتوفير الموظفين، ذكرت وفود أن التحسينات في تقييم المنسقين المقيمين قد أدت إلى الاستعانة بموظفين ذوي كفاءة عالية، وأشارت إلى تحسن ثقة الموظفين وحوافزهم كما أوضحت ذلك الدراسة الاستقصائية العالمية للموظفين.

٧ - وفيما يتعلق بالموارد، رحبت الوفود بالاتجاه التصاعدي في الموارد العادية. وأشارت مع ذلك إلى أن مستوى الموارد الأساسية قد بقى في مستوى أدنى من المستهدف. وحثت الدول الأعضاء التي توجد في وضع يمكّنها من القيام بذلك أن تزيد من مساهماتها العادية.

٨ - وشددت بعض الوفود على أن الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمثل في مساعدة بلدان البرامج وفقا لسياساتها وأولوياتها الوطنية. وجرى أيضا التنويه ببناء القدرات في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩ - والتمس بعض الوفود الحصول على إيضاح بشأن كيفية اعتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بما يلي: (أ) تعزيز تعاون الأمم المتحدة وكفالة تواؤم مختلف أنشطة أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لكي يكمل كل منهم الآخر؛ (ب) التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبيئة دعما لبلدان البرامج.

١٠ - وأوصت الوفود بما يلي: (أ) ينبغي أن يكون التقرير السنوي لمدير البرنامج أكثر تركيزا على النتائج وتحليليا - بأن يشير إلى مجالات النجاح، حيث جرى التعرض لمصاعب، والإجراءات المعتزمة لحلها؛ (ب) إعادة تقييم التقرير السنوي الذي يركز على النتائج والإطار التمويلي المتعدد السنوات والتقارير السنوية لمدير البرنامج لتلافي الازدواج؛ (ج) ينبغي أن تكون المنظمة أكثر تركيزا تمشيا مع ميزتها المقارنة؛ (د) زيادة تعزيز شراكة البرنامج الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي، والكيانات الإقليمية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني؛ (هـ) ينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي جهوده لتعميم المنظور الجنساني بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ (و) ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعمل على زيادة تبسيط وصقل مضمون وشكل الإطار التمويلي المتعدد السنوات الناجح للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، حتى يصبح الوثيقة الرئيسية لسياسة البرنامج الإنمائي وأداة تعبئة الموارد الاستراتيجية والإدارة.

١١ - وردا على التعليقات على تقريره السنوي لعام ٢٠٠٢، سلم مدير البرنامج بأن هناك حاجة إلى تحسين نوعية وتوقيت تقديم تقارير عن المسائل المالية والبرنامجية. وذكر أنه جرى تعزيز مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية وجرى إدخال نظام تخطيط موارد المؤسسات لمعالجة تلك التحديات. وشدد أيضا على أن الهدف الإجمالي للمنظمة هو مساعدة السلطات الوطنية على تطوير القدرات في مختلف المستويات وفقا لما حددته الحكومات. وفيما يتعلق بقاعدة أصول الفقراء، ذكر مدير البرنامج أنه قد جرى تبسيط صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للتركيز على الحكم المحلي بهدف تمكين الفقراء وتحسين مستويات معيشتهم عن طريق تقديم تمويل صغير إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٢ - وذكر مدير البرنامج أن بدء وضع تقرير التنمية البشرية عن الأهداف الإنمائية للألفية في دبلن ومابوتو في عام ٢٠٠٣ كان محاولة لتعزيز الشراكة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وأشار أيضا إلى أن هيكل الأهداف الإنمائية للألفية قد صُمم للإفادة من المزايا المقارنة لمختلف المنظمات وكفاءاتها بهدف تحقيق الهدف الإجمالي للقضاء على الفقر البشري.

١٣ - ودعا إلى تقديم المزيد من الدعم إلى قاعدة الموارد (الأساسية) العادية للمنظمات حتى يمكن أن يفي البرنامج الإنمائي الجديد بصورة كافية بمطالب بلدان البرامج.

١٤ - وفيما يتعلق بالتعليقات على الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لاحظ ممثلو البرنامج الإنمائي أن هناك حاجة إلى قياس وعرض النتائج بصورة أفضل، وأن تكون مركزة بدرجة أكبر في المجالات المواضيعية للبرامج، وتحسين منهجية وشكل الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وتبسيط عرضه. وأشاروا أيضا إلى أنه يمكن لمضمون الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات أن يتضمن، في جملة أمور، الحكم، ومنع الأزمات والتعافي منها، وكذلك القضايا العامة التأثير مثل المنظور الجنساني. وأشاروا إلى التعليق القائل بأنه ينبغي أن تعتمد مجالات التركيز للبرنامج الإنمائي في برامج الطاقة والبيئة على الصعيد القطري على ميزتها النسبية تجاه أصحاب المصلحة الآخرين في إطار التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكدوا مجددا أن الهدف النهائي سيستمر متمثلا في خفض حدة الفقر.

١٥ - وأُخطر المجلس التنفيذي بأن المزيد من المشاورات ستجري قبل وضع تقرير الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2003/32) في صيغته النهائية للعرض على الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣، وسيجرى المزيد من المشاورات، بما في ذلك مع أعضاء المجلس، عن طريق الاتصالات الثنائية و/أو الاجتماعات الشخصية.

١٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقررين ٨/٢٠٠٣ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات و ٧/٢٠٠٣ بشأن البرمجة المشتركة.

الحدث الخاص المتعلق بخدمات المعرفة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٧ - نظم البرنامج الإنمائي، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣ حدثا خاصا بعنوان خدمات المعرفة: حلول واقعية للعالم النامي، وأوضح الحدث كيف قدم البرنامج الإنمائي أحدث خدمات معلومات شاركت فيها شبكة عالمية من العاملين في مجال التنمية لتقديم مشورة وخبرة ومعرفة فنية ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب إلى البلدان التي تخدمها المنظمة.

١٨ - وشارك ميسرون من شبكات المعارف، وموظفون من مرافق الموارد دون الإقليمية، وأخصائيون مواضيعيون من المقر في الحدث الخاص. وأوضح الميسرون، بواسطة مجموعة من الأسئلة المقدمة في وقت سابق من أعضاء المجلس التنفيذي، عملية المشاورات الشاملة وإنشاء الشبكات التي استخدمت في الحصول على إجابات في أقرب وقت ممكن. وشعرت الوفود بالرضا الشديد عن النتائج وهنأت البرنامج الإنمائي على الخدمة الممتازة التي قدمها لبلدان البرامج. وشجعها البرنامج الإنمائي على مواصلة وتوسيع نطاق الخدمة بنية دعم بلدان البرامج بطريقة أفضل.

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٩ - هنأت الوفود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تقريره السنوي الممتاز الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/13)، وأثنت على شفافيته وصراحته وتوضيحه الفعال للإنجازات السابقة والتحديات المقبلة. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لوفد النيجر لعملية إرساء اللامركزية في بلده وعلى الصندوق لدوره في دعمها. وأعرب ممثلو أقل البلدان نموا وبلدان البرامج الأخرى عن تقديرها الشديد لدور الصندوق في مساعدة المجتمعات الفقيرة على تحسين مستويات معيشتها عن طريق اللامركزية، والحكم المحلي، وأنشطة التمويل الصغير. وأعربت وفود من البلدان المانحة وبلدان البرامج على السواء عن أسفها لأنه بالرغم من الأداء الجيد للصندوق على أرض الواقع، فقد منعت الموارد غير الكافية الصندوق من الوفاء بمطالب بلدان البرامج المتعلقة باستثماره على نطاق صغير وخدمات بناء القدرات. ودعت إلى زيادة الموارد للوفاء بهدف الـ ٣٠ مليون دولار من الموارد العادية (الأساسية) سنويا. وناشدت أيضا الأمين التنفيذي للصندوق لمواصلة جهوده لتعبئة المزيد من الموارد وتوسيع نطاق قاعدة المانحين. ورحبت بالتقييم الجاري للصندوق للآثار المستقلة وأكد أهميته بالنسبة لمستقبل الصندوق.

٢٠ - ودعت الوفود الصندوق إلى مواصلة تحسين منهجية التقرير السنوي الذي يركز على النتائج عن طريق إقامة، على سبيل المثال، صلة أفضل بين النتائج على مستوى المشاريع والنتائج المحققة ووضع مؤشرات أكثر اتساما بالدقة لقياس الأثر المترتب على السياسات. ودعت أيضا الصندوق إلى معالجة تحديات تعميم المنظور الجنساني والرصد والتقييم. وفي ضوء قيود الموارد، دُعي الأمين التنفيذي إلى تقديم المزيد من المعلومات عن الخيارات الاستراتيجية للصندوق باضطلاعه بدور متعهد تقديم الخدمات المالية، وميسر البيئات المواتية المناسبة، والمنسق. وتمت التوصية أيضا بأن يستخدم الصندوق موارده المحدودة استخداما أمثل وأن يواصل التركيز على الأكثر احتياجا إليها. وفي مجال التمويل الصغير، وكنتيجة لانتشار الأنشطة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة وصلاتها الشاملة مع قضايا أخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمنظور الجنساني، طلب إلى الصندوق أن يوضح شراكته مع مؤسسات الأمم المتحدة في مجال التمويل الصغير. ورئي أيضا أنه ربما كان بإمكان الصندوق أن يعمل كوكالة تنسيق للتمويل الصغير.

٢١ - وأشار الأمين التنفيذي إلى أن الصندوق يعمل بصورة وثيقة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لوضع برنامج عمل للسنة الدولية للائتمان الصغير في عام ٢٠٠٥. وسلم بأنه يمكن للصندوق، نظرا لأنه يتجه إلى نهج قطاعي في التمويل الصغير، وكما اقترح بعض أعضاء المجلس التنفيذي، أن يضطلع بدور في تنسيق مختلف أنشطة التمويل الصغير لمؤسسات الأمم المتحدة.

٢٢ - وذكّر الأمين التنفيذي المجلس التنفيذي بأن الجمعية العامة قد كلفت الصندوق بتوفير أموال الاستثمار الرأسمالي باعتباره أولويته الأولى؛ وبناء على ذلك كان تركيز المنظمة على الاستثمارات العامة المركزية عن طريق الحكم المحلي والتمويل الصغير. وأشار إلى أنه كان يوجد طلب قوي على الخدمات الاستشارية التقنية للصندوق من بلدان البرامج، ودعا إلى توفير المزيد من الموارد للوفاء بطلباتها.

٢٣ - وأبلغ المجلس التنفيذي بأن الصندوق قد بدأ العمل في تقييم الأثر والذي سيقدمه إلى المجلس في عام ٢٠٠٤.

٢٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠٣، والذي يحث فيه، في جملة أمور، المجتمع الدولي بمتابعة المقرر ٢٦/٢٠٠٢ ودعا الصندوق إلى إبلاغ المجلس باستراتيجيته لتحقيق الأهداف الواردة في ذلك المقرر في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٣.

رابعا – التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٥ – شددت الوفود، عند مناقشتها للوثيقة DP/2003/14، على تأييدها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأشارت إلى ملاءمته وفعاليته في الوقت الحالي كأداة للقضاء على الفقر. وأثنت على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتقدمها في مجال تعميم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بينما شجعت الوحدة الخاصة على مواصلة جهودها لتوسيع الشراكات وتعبئة الموارد للاستجابة للمطالب المتزايدة، والمشاركة في الأنشطة التي تساعد البلدان التي تعاني من أوضاع إنمائية خاصة.

٢٦ – وشجعت أيضا الوحدة الخاصة على مواصلة جهودها لتوسيع نطاق شبكة المعلومات من أجل التنمية ومجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات المتعلقة بالتنمية فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

٢٧ – وأشارت الوفود مع الارتياح إلى استخدام مثلث التعاون والجهود التي بُذلت للاتصال بأصحاب المصلحة الآخرين. ورحبت بعض الوفود بصفة خاصة بإدراج التحويلات من أجل التنمية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب كخطوة هامة لتوسيع نطاق الشراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. وشجعت الوفود أيضا الوحدة الخاصة على بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

٢٨ – وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن الوحدة الخاصة قد حققت أهدافها، ورأى وجود تناقض بين عملها وتعميم مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعربت وفود أخرى عن اعتقادها بأن الوحدة الخاصة، التي أنشأتها الجمعية العامة لتعزيز وتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى المستوى العالمي، عليها أن تضطلع بدور رئيسي في تعميم نهج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع أنشطة التعاون الإنمائي.

٢٩ – وأشار مدير البرنامج المساعد ومدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى مختلف قرارات ومقررات الجمعية العامة المتعلقة بإنشاء الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وولايتها، والدور النشط الذي يتعين أن يضطلع به مدير البرنامج لتعزيزها. وأشارا إلى أن تعميم بعض الأنشطة لم يؤد إلى الإلغاء التدريجي للوحدات التي تضطلع بمسؤوليات رئيسية عن هذه الأنشطة.

٣٠ – وجاءت ضآلة صرف الموارد الأساسية كنتيجة إلى حد كبير لتعيين المدير ونائب المدير الجديدين، ويحتاج كلاهما إلى وقت لاستعراض وضع البرامج. ومع استكمال توحيد

عملية وضع البرامج، سيجري صرف الموارد الأساسية بصورة أسرع من قبل. وجرى صرف موارد أخرى (غير أساسية) كما هو مقرر.

٣١ - وستساعد البلدان التي تضطلع بدور أساسي في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبلدان الجنوب الأخرى عن طريق التدريب وتبادل المعلومات والخبرات. وستدعم الوحدة الخاصة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هذه التفاعلات. وتضطلع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بتنظيم مؤتمر لبلدان الجنوب معني بالوصول إلى الإنترنت في أفريقيا بطريقة فعالة من حيث التكلفة، والمقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٣ في الكاميرون.

٣٢ - واحتوى التقرير على ثغرات في الإبلاغ عن أنشطة البلدان لأن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم تتلق المعلومات المطلوبة من بعض بلدان البرامج.

٣٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٣/١٠.

خامسا - الالتزامات بالتمويل

٣٤ - أعرب مدير البرنامج، أثناء تقديمه الوثيقتين DP/2003/15 و DP/2003/CRP.13، عن خيبة أمله لأن الموارد (الأساسية) العادية ظلت دون الأهداف المتفق عليها، بالرغم من إصلاحات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٥ - ورحبت الوفود بالزيادة الطفيفة والمشجعة التي عرفتها الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي للعام الثاني على التوالي، مشيرة مع ذلك إلى أن المستويات الحالية كانت دون أفضل المستويات. وظلت في صميم تلك المشكلة ظاهرة التقلب الشديد التي ما زالت تؤثر في جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في بيئة قوامها التمويل الطوعي.

٣٦ - وأعرب أحد الوفود عن دعمه الشديد للهدف الأساسي المتمثل في جمع مبلغ بليون دولار من شأنه أن يمنح البرنامج الإنمائي الكتلة الحيوية التي يحتاجها، وأطلع المجلس التنفيذي على مبادرة، رحبت بها وفود أخرى، أثناء النقاش مع الشركاء بشأن كيفية تمويل البرنامج الإنمائي. وشجعت بعض الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده من أجل توسيع قاعدة الدعم الذي يقدمه المانحون.

٣٧ - كما أكدت الوفود أن الموارد الأساسية تشكل حجر الزاوية في أموال البرنامج الإنمائي، ولذا فهي تكتسي أهمية جوهرية للحفاظ على الطابع المتعدد والمحايد والعالمي لعمل هذه المنظمة.

٣٨ - وأعلن عدد من الوفود عن تعهده بالمساهمة في الموارد الأساسية، من بينها وفود تعهدت بدفع مساهمات خلال سنوات متعددة في المستقبل، وتعتزم مواصلة زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية.

٣٩ - وشكر ممثلو البرنامج الإنمائي الوفود على إعلانها مواصلة تقديم الدعم المالي مع أن مستوياته ظلت دون الهدف المنشود. وأوضحوا أن الموارد الأساسية لم تكن إعانات للأنشطة الممولة غير الأساسية. وقالوا أيضا إن الزيادة في الموارد الأساسية أتت نتيجة لتزايد التبرعات بالعملات المحلية والمكاسب المحققة من تقلبات أسعار الصرف.

٤٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٣/١١.

سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٤١ - استعرض المجلس التنفيذي تمديد إطار التعاون العالمي (DP/GCF/2/EXTENSIONS I)؛ وتمديد أطر التعاون القطري لكل من أنغولا وأوروغواي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وزمبابوي وطاجيكستان وموريشيوس؛ وجورجيا (DP/2003/16)؛ وأولى مخططات التعاون القطري لكل من الاتحاد الروسي وباكستان وبنن وتايلند وكرواتيا وكينيا والنيجر.

٤٢ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لإعداده مخططات برامج قطرية جيدة. غير أنه قُدمت مقترحات لتحسين عملية إعداد مخططات البرامج القطرية المقبلة.

٤٣ - واقترحت وفود عديدة ضرورة أن تكون مخططات البرامج القطرية قائمة بصورة أوضح على التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بهدف تيسير مواءمة أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها وانسجامها على الصعيد القطري. وقُدم اقتراح مفاده أنه في حال عدم إتمام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في موعده المحدد بحيث يتسنى أن يُسترشد به في عملية إعداد البرامج القطرية اللاحقة، ينبغي تمديد العمل بالبرنامج القطري القائم بدلا من تقديم برنامج قطري جديد إلى المجلس التنفيذي لا يكون منسجما تماما مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٤ - ودعت عدة وفود كذلك إلى تحسين عملية التشاور على مختلف الأصعدة أثناء تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها. وينبغي أن تشمل المشاورات التي تُجرى داخل الأقطار عقد اجتماعات خاصة مع شركاء البلد الإنمائيين الدوليين الرئيسيين إلى جانب القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٤٥ - وأبرزت توصيات أخرى ضرورة أن تشير البرامج القطرية بوضوح إلى الشركاء الرئيسيين فيها بالنسبة لكل إنجاز متوقع، وإيضاح التوزيع المقترح للعمل في ما بين أصحاب المصلحة كافة، إن كان ذلك ممكنا.

٤٦ - وستقدم المكاتب الإقليمية تعليقات وتوصيات محددة بشأن كل مخطط لبرنامج قطري إلى المكاتب القطرية المعنية لكي تناقشها مع أصحاب المصلحة المحليين. وستُرسل البرامج القطرية النهائية إلى كل موقع من مواقع هذه المكاتب على الإنترنت بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وتكون لها وصلة مباشرة من موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت. وستتم الموافقة عليها دون مناقشتها خلال دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في حالة عدم ورود إخطار من خمسة بلدان أو أكثر.

٤٧ - وقد أخذ المكتب التنفيذي علما بأولى مخططات البرامج القطرية والتعليقات الواردة بشأنها لكل من الاتحاد الروسي وباكستان وبنن وتايلند وكرواتيا وكينيا والنيجر، وعمليات التمديد الأولى لسنة واحدة بالنسبة لأطر التعاون القطري الثانية لكل من أنغولا وأوروغواي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وزمبابوي وطاجيكستان وموريشيوس (DP/2003/16).

٤٨ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد إطار التعاون القطري الثاني لجورجيا لمدة سنتين (DP/2003/16)، وتمديد إطار التعاون العالمي الثاني لمدة سنة (DP/GCF/2/EXTENSION I).

سابعا - تقرير التنمية البشرية

٤٩ - رحبت الوفود، أثناء مناقشتها الوثيقة DP/2003/17، بفرصة مناقشة المسائل المرتبطة بتقرير التنمية البشرية على صعيد المجلس التنفيذي. كما أعربت عن تقديرها عقد اجتماعات غير رسمية قبل الدورة، حيث تساعد على إيضاح عدد من القضايا.

٥٠ - وشددت الوفود على أهمية إجراء مشاورات شاملة مع السلطات الوطنية والمنظمات الدولية المعنية أثناء جمع البيانات والإحصاءات وغيرها من المعلومات لإعداد التقارير. كما أبرزت أهمية إجراء مشاورات لاختيار موضوع تقرير التنمية البشرية.

٥١ - وحثت الوفود مكتب تقرير التنمية البشرية على ضمان أن تظل التقارير ذات مضمون جيد وأن تكون موثوقة ومحايدة. كما شددت على ضرورة عدم المساس باستقلالية هيئة تحرير هذه التقارير.

٥٢ - وأكدت مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية مجددا تعهد مكتبها بزيادة تعزيز إجراءات وعمليات التشاور مع جميع أصحاب المصلحة. كما تُبذل الجهود لزيادة الحزم في عملية جمع البيانات وتحليلها، ولتقديم مزيد من الإيضاحات المفصلة عن نوعية البيانات وحدودها بغرض تيسير استخدامها وتفسيرها بالشكل الملائم. وأبرزت أهمية إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس التنفيذي.

ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٣ - لاحظت الوفود مع التقدير، أثناء مناقشتها الوثائق DP/2003/18 و DP/2003/19 و DP/2003/20، أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دخل منعطفا جديدا في عام ٢٠٠٢ حيث حقق إيرادات فاقت نفقاته الإدارية. غير أنها حذرت من أن الوضعية ما زالت متقلبة ولذا ينبغي بذل قصارى الجهود من أجل استيعاب النفقات ورصد بنية الرسوم عن كثب.

٥٤ - وحظيت إدارة المكتب وموظفيه بالثناء على عملهم المضني في ظروف صعبة. ورحبت الوفود بتعيين نايغل فيشر المدير التنفيذي المقبل للمكتب. كما أثنوا على ذكر السيد جيرالد والتزر، المدير التنفيذي المؤقت، على حسن إدارته للمكتب التي تستحق الثناء خلال الفترة الانتقالية.

٥٥ - ودعا بعض الوفود المنظمة إلى تنويع قاعدة عملائها وإعادة توجيه استراتيجيتها التنويعية في سوق تشهد قدرا متزايدا من المنافسة والتطور. وأثنت على أطر الاتفاقات التي وُقعت بالفعل مع عدد من مؤسسات الأمم المتحدة.

٥٦ - وأفاد المدير التنفيذي المؤقت ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتفاؤل حذر عن الإدارة المُرضية لموارد المنظمة حتى الآن. وأشارا إلى أنه اتخذت خطوات لتوسيع مجال الأعمال بهدف تحسين وضعية موارد المكتب؛ لكنهما قالا إن جهودهما غدت مقيدة بسبب الاتجاهات غير المؤاتية السائدة حاليا في مجالي الأعمال التجارية والمساعدة الإنمائية الدولية.

٥٧ - وشددا على أن الاستعراض المستقل الجاري لنمط أعمال المكتب يشكل فرصة حقيقية لبناء منظمة قوية تعتمد على ذاتها.

٥٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٢/٢٠٠٣. وقالت الوفود إنها تتطلع لتلقي تقرير الاستعراض المستقل لمناقشته خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا – تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي

٥٩ – أثنت الوفود، خلال مناقشتها ورقة المعلومات، على المكتب لما نُفذ من أنشطة ملموسة تحققت لتحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي.

٦٠ – وساعدت المقترحات التي تقدم بها المكتب ونفذها أثناء الدورة السنوية على تحسين كيفية صياغة المقررات من خلال مزيد من التشاور والشفافية. وأعربت الوفود عن تقديرها للبيانات الإخبارية اليومية الصادرة عن المكتب والتي بدأ إصدارها للمرة الأولى.

٦١ – وتشمل مجالات تحسين هذه الأساليب: (أ) إعداد خطة بديلة لترتيب المقاعد من أجل تيسير التفاعل بصورة أفضل؛ (ب) الإسراع في تقديم التقارير إلى الوفود، وهو ما سيمنحها متسعا من الوقت للاطلاع عليها؛ (ج) تقليص عدد الدورات إلى دورتين كل سنة وزيادة اجتماعات المجالس المشتركة؛ (د) عقد دورات سنوية في نيويورك لتقليل النفقات؛ (هـ) ضمان مزيد من التركيز في اجتماعات المجلس، مع تشجيع إصدار بيانات غير رسمية ومشتركة؛ (و) إلغاء دورة المجلس العادية الثانية لأنها تُعقد مباشرة بعد الإجازات الصيفية وتتصادف مع افتتاح الجمعية العامة؛ (ز) تقديم قائمة بالمختصرات بجميع اللغات.

٦٢ – ودعا المجلس التنفيذي مكتب المجلس إلى متابعة تلك المقترحات وتقديم تقرير عنها إلى المجلس.

عاشرا – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٣ – أشادت الوفود، عند مناقشة الوثيقتين DP/2003/21 و DP/2003/22 ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمعلومات المستفيضة الواردة في التقريرين ولما اتسما به من شفافية وصراحة. وأكدت الدور المهم المتوقع أن يؤديه نظام تخطيط الموارد في علاج المشاكل المحددة في التقريرين.

٦٤ – وأعربت الوفود عن تقديرها للتدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة المشاكل المذكورة في تقريره، وبخاصة إنشاء قسم خاص بالتحقيقات. كما أُشيد بمشاركة مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء في تنسيق ممارسات مراجعة الحسابات داخل البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي عن طريق فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق.

٦٥ - وأبدت الوفود رغبتها في معرفة المجالات المثيرة للقلق حاليا (في السنة الماضية، ذُكر الشراء على أنه أحد هذه المجالات). وجرى أيضا حث البرنامج الإنمائي على أن يرصد عن كثب الشواغل المثارة فيما يتعلق بعمل مكتب منع الأزمات والإنعاش. كما أبدت الوفود رغبتها في معرفة الوقت الذي سيجري فيه التطبيق الكامل للفصل بين المهام في نظام الرقابة الداخلية الذي بدأ الأخذ به في عام ٢٠٠٠.

٦٦ - وذكرت الوفود أن الزيادة في الموارد الأخرى (غير الأساسية) تعرض حياد البرنامج الإنمائي وطابعه العالمي للخطر، وتلقي بعبء إداري ثقيل على كاهل المنظمة بما يحدثه ذلك من أثر سلبي على الموارد العادية (الأساسية) وما يسببه من تداعيات طويلة الأجل على الصعيد القطري.

٦٧ - وجرى حث البرنامج الإنمائي على وضع سياسة ومعدل لاسترداد التكاليف فيما يتعلق بالموارد غير الأساسية.

٦٨ - وذكر مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أن الشراء وإدارة الموارد البشرية، وبخاصة في العمليات الميدانية، هما المجالان اللذان ينطويان على أخطار بسبب أهميتهما من الناحية المالية. وأضاف أن هناك مجالا جديدا من المجالات المنطوية على أخطار يبرز الآن إلى حيز الوجود وستظل له أهميته على مدى الأشهر الـ ١٨ التالية، وذلك نتيجة لتخصيص موارد لتنفيذ النظام الجديد لتخطيط الموارد. إلا أنه ذكر أن من غير الواضح ما إذا كانت النظم المستحدثة محليا ستوفر دعما كافيا للعمليات الميدانية. وقد صمم نظام تخطيط الموارد لمعالجة مسألة الفصل بين المهام أيضا. ونبه إلى أن من السابق لأوانه تقديم بيانات محددة بشأن الموعد الذي سيكون فيه الفصل بين المهام قد اكتمل.

٦٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٣/١٤ الذي حث فيه البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع على معالجة المسائل الواردة في تقريريهما وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٠ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليين في عام ٢٠٠٢ (DP/FPA/2003/3) وسلطت الضوء على مجموعة رئيسية من المسائل والنتائج وإجراءات المتابعة. وأكدت أن إدارة الصندوق ملتزمة التزاما كاملا بضمان المساءلة على جميع مستويات اتخاذ القرار ومعالجة المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وذكرت أن الصندوق أصبح لديه الآن، كجزء من عملية الانتقال، لجنة للرقابة ترأسها المديرة التنفيذية، وتختص بكفالة فعالية نظم وعمليات المساءلة

في الصندوق. وقالت إن البيانات المالية للصندوق لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد حظيت برأي غير متحفظ لمراجعي الحسابات نتيجة للجهود التي بُذلت لتوسيع نطاق تغطية مراجعة حسابات المشاريع.

٧١ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للصراحة التي توخاها التقرير وعن سرورها لإيلاء الصندوق اهتماما جديا لنتائج وتوصيات مراجعة الحسابات، ولكون الإدارة العليا تتابع المسائل التي سُلط عليها الضوء في التقرير وتقوم بمعالجتها. وأشاد أحد الوفود، متكلما أيضا باسم وفود عديدة أخرى، بشفافية التقرير وشموله. وحثت الوفود الصندوق، مؤكدةً أهميةَ الإدارة المالية والبرنامجية الجيدة، على إخضاع الإجراءات الداخلية لتفحص دقيق واستعراض مستمر. وكان من دواعي سرور الوفود أن تعلم أن الصندوق يأخذ في اعتباره المسائل المتصلة بمراجعة الحسابات في تقييم أداء ممثليه. وأكدت الوفود أنه ورغم أن نظام تخطيط الموارد يبشر بكونه أداة مفيدة، فلا ينبغي أن يُتوقع منه أن يصنع المعجزات. وفيما يتصل بالدور التنسيقي للصندوق، شددت الوفود على أن هذا الدور له أهمية محورية لعمل الصندوق على الصعيد القطري وينبغي أن يضطلع به بصورة فعالة.

٧٢ - وذكرت الوفود أن مراجعة الحسابات تشكل أداة قيِّمة لتَعلُّم الصندوق من التجارب ونوهت بأن مبادئ الإدارة المالية الجيدة ينبغي أن تتغلغل في الثقافة التنظيمية للصندوق. وتساءلت الوفود عما إذا كان نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل يعمل بصورة مُرضية. وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة بذل جهوده لتبسيط العمل وللتنسيق مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تبسيط العمليات التي من شأنها أن تخفف العبء عن كاهل الشركاء البرنامجيين. ورحبت الوفود باقتراح تقديم تقارير عن التقدم المحرز في معالجة المسائل التي تم تحديدها من خلال مراجعة الحسابات.

٧٣ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) عن شكرها للوفود للتعليقات البناءة التي أبدتها وذكرت أن الصندوق ممتن بشدة للتعليقات التي أبدتها الوفود بشأن شفافية تقرير الصندوق وشموله. وشددت على أن الصندوق لا يَتوقع من نظام تخطيط الموارد أن يصنع المعجزات. إلا أنه يعتقد أن النظام سيساعد في تحسين إجراءات عمل الصندوق وعملياته. وأشارت إلى أن الصندوق يبذل حاليا عدة جهود رئيسية لتحسين الإدارة المالية، بما في ذلك وضع استراتيجية جديدة للموارد البشرية تقوم على الكفاءة؛ وإعادة تنظيم المكاتب القطرية؛ وإنشاء وظيفة مدير عمليات في ٤٤ مكتبا قطريا؛ وتعزيز فرع خدمات مراجعة الحسابات ومشاركته في رصد عمليات وتوصيات مراجعة حسابات المشاريع، وتزويد الوحدات بالمقر والمكاتب القطرية بمعلومات تبين الرأي في عملياتها؛ وإنشاء لجنة

للرقابة. وذكرت أن الصندوق يقوم بدور كبير جدا في جهود التبسيط والتنسيق بين منظمات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهو عضو في فرقة العمل المعنية بالإدارة المالية والمساءلة. وأكدت أن هذه التدابير ستؤدي مجتمعةً إلى إحداث وثبة نوعية إلى الأمام فيما يتعلق بالإدارة المالية والبرنامجية الفعالة.

٧٤ - وذكرت مديرة شعبة خدمات الرقابة، في ردها على استفسار عن نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل، أن النظام قد مر في البداية ببعض المشاكل المتعلقة بالتوصيل. إلا أن تلك المشاكل ستتلاشى مع الاستثمارات الضخمة التي يوظفها الصندوق في تحسين القدرة على التوصيل وإنشاء نظام تخطيط الموارد. وذكرت أن الشُعب الجغرافية تقوم اعتبارا من عام ٢٠٠٣ برصد واستعراض متابعة توصيات مراجعة الحسابات المتصلة بمناطقها. وستقدم الشُعب الجغرافية تقارير دورية إلى لجنة الرقابة عن الجديد في حالة التنفيذ. وفي الوقت نفسه، سيواصل فرع خدمات مراجعة الحسابات رصد إجراءات المتابعة التي تتخذها الوحدات المعنية في المقر. وفيما يتعلق بالتنسيق، أوضحت أن الصندوق يهتدي بعمله بمبدأ قوامه تحمُّل الحكومات مسؤولية التنسيق لتعزيز انتماء البرامج إليها. إلا أن الصندوق يدرك التحديات العديدة التي تواجهها الحكومات، وبخاصة بسبب تعدد واجبات تقديم التقرير، وهو يسعى جاهدا إلى تيسير التنسيق في مجال الصحة الإنجابية. وأضافت أن جهود التبسيط والتنسيق التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمقترنة بتعاون المانحين ستساعد في تخفيف عبء تقديم التقارير من على كاهل البلدان التي تنفذ بها برامج.

٧٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٣/١٤ المتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع.

حادي عشر - الزيارات الميدانية

الزيارة الميدانية إلى موزامبيق

٧٦ - عرض المقرر الوثيقتين DP/2003/CRP.10 و DP/FPA/2003/CRP.1. وأعربت الوفود عن شكرها لحكومة موزامبيق لاستضافة الزيارة الميدانية المشتركة. كما أعربت عن شكرها لفريق الأمم المتحدة القطري وأمانة المجلس التنفيذي لما اتخذاه من ترتيبات ممتازة.

٧٧ - وذكرت الوفود أن الزيارة أتاحت لها فرصة لتحسين فهمها للإسهام الذي يقدمه الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في دعم الاستراتيجية الوطنية عن طريق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأضافت أن التنسيق في موزامبيق يُعتبر نموذجا ينبغي أن تحتذي به بلدان البرامج الأخرى. وذكرت أن هناك مجالا لتحسين تنسيق جهود الأمم المتحدة مع الجهات المانحة العديدة في موزامبيق.

٧٨ - وفيما يتعلق بالعنصر المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الزيارة، أشادت الوفود بالمكتب القطري للإصلاحات التي أدخلها تماشيا مع البرنامج الإنمائي في ثوبه الجديد. إلا أنها ذكرت أن تلك العملية كانت صعبة وانطوت على خيارات صعبة، مثل خفض عدد الموظفين. وذكرت الوفود أيضا أن البرنامج الإنمائي يشارك في أنشطة عديدة على صعيدي السياسة العامة والعمليات، الأمر الذي يحد من فعاليته. وأوصت بأن يتوخى البرنامج المزيد من التركيز.

٧٩ - وأشادت الوفود ببرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تقدم دعما للأولويات الحكومية يتم فيه التركيز على بناء القدرات والشراكات.

الزيارة الميدانية إلى إكوادور

٨٠ - عرض المقرر الوثيقة DP/2003/CRP.11. وأعربت الوفود عن شكرها لحكومة إكوادور لاستضافة الزيارة. كما أعربت عن شكرها للفريق القطري للأمم المتحدة ولأمانة المجلس التنفيذي للترتيبات الممتازة. وأكدت أن الزيارة مكنت الوفود من التفاعل مع أشخاص ينتمون إلى قطاعات عديدة من المجتمع ومن تحسين فهمها للطريقة التي يجري بها تنسيق المساعدة بين الحكومات والأمم المتحدة والمانحين على أساس ثنائي. كما أفادت الوفود أن المساعدة تدعم الأولويات الوطنية، بما في ذلك تمكين المرأة والصحة الإنجابية.

٨١ - وذكرت الوفود أن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة قد استعمل، عن طريق نظام المنسق المقيم، التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما أدى إلى تحسن الكفاءة والفعالية. إلا أنها دعت إلى زيادة التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمانحين على أساس ثنائي في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٨٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٣/١٥ بشأن الزيارات القطرية المشتركة، وطلب إلى مكاتب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها إعداد خيارات للزيارات الميدانية المشتركة في عام ٢٠٠٤ لكي تنظر فيها المجالس التنفيذية لتلك المنظمات في دورتي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثاني عشر – تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٢

٨٣ – ركزت المديرة التنفيذية، في بيانها الاستهلالي، على الأركان الخمسة للأولويات التنظيمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهي: ضمان الاستقرار المالي للصندوق وبلوغ الأهداف المحددة للموارد؛ والنهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وربطه بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وتنفيذ المبادرات المتعلقة بالفترة الانتقالية للصندوق؛ والتواصل؛ وتبادل المعرفة. وأطلعت المجلس التنفيذي على آخر ما استجد على حملة الـ ٣٤ مليون صديق التي تحرز نجاحا كبيرا والتي جمعت حتى الآن ١,٣ مليون دولار. وذكرت أنه سيجري استخدام نصف مليون دولار للوقاية من ناسور الولادة وعلاجه في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. كما أطلعت المجلس على آخر ما استجد على النتائج العملية لتنفيذ عملية الانتقال، بما في ذلك تعزيز المكاتب القطرية. وقالت إن التوجه الاستراتيجي الجديد للصندوق قد جعله أقدر على وضع السكان والصحة الإنجابية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وعلى المشاركة في العمليات المتعلقة بورقات استراتيجية الحد من الفقر. وكررت تأكيد أهمية الموارد الأساسية والدور الذي تؤديه في الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والعالمي للمساعدة التي يقدمها الصندوق. وذكرت أن صورة إيرادات الصندوق المتعلقة بالموارد الأساسية في عام ٢٠٠٣ تبدو باعثةً على التفاؤل. وأعربت عن شكرها العميق لجميع الوفود التي قدمت دعما معنويا وماليا قويا إلى الصندوق في وقت كان أحوج ما يكون إليه. وقالت إن الصندوق ممتن كثيرا للبلدان التي ساعدته في تعويض حصة كبيرة من الخسائر الناجمة عن توقف أحد المانحين الرئيسيين عن التبرع له، والتي مكنته من أن يصبح لديه عدد من المانحين لم يسبق له مثيل وهو ١٣٦ مانحا.

٨٤ – وأشادت وفود عديدة أثناء المناقشة بالبيان الذي أدلت به المديرة التنفيذية وبالعمل الذي يضطلع به الصندوق في النهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي يتسم بأهمية محورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشادت الوفود بالجهود المبذولة في مجال ضمان توافر مستلزمات الصحة الإنجابية؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك صلة هذا الداء بالصحة الإنجابية؛ والمساعدة الإنسانية؛ والدعوة، بما فيها حشد البرلمانيين والقادة الدينيين ووجهاء المجتمع؛ والإدارة التي تركز على النتائج؛ وورقات استراتيجية الحد من الفقر والنُهُج القطاعية، وبخاصة الجهود المبذولة لدمج قضايا السكان والصحة الإنجابية ونوع الجنس في تلك العمليات؛ والمبادرة المتعلقة بناسور الولادة؛ وحملة الـ ٣٤ مليون صديق؛ وتوسيع نطاق الشراكات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وشجعت الوفود على تبسيط وتنسيق العمل المضطلع به مع الشركاء في

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأشادت بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز المكاتب القطرية. وأثنت عدة وفود على التعاون بين بلدانها والصندوق وأعربت عن تقديرها لتخصيص ثلثي موارد الصندوق لأقل البلدان نموا. وكررت وفود عديدة تأكيد قول الأمين العام إن الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة القضاء على الفقر المدقع والجوع، لا يمكن تحقيقها إذا لم يتم التصدي على نحو مباشر للمسائل المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية.

٨٥ - وأشادت وفود عديدة بما أبدته الجهات المانحة من كرم، وتمشيا مع روح توافق آراء مونتيري، دعت إلى زيادة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت الوفود إلى أن ثلاثا من الجهات المانحة قدمت حوالي نصف إيرادات الصندوق، وحثت على وجوب اعتبار تقاسم العبء مبدأ رئيسيا من المبادئ المعتمدة في تمويل المنظمة. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق شراكاته مع مؤسسات بريتون وودز لا سيما مع البنك الدولي. وإذ لاحظ أحد الوفود تباين الاحتياجات في ما بين البلدان، شدد على الحاجة إلى أخذ التنوع الثقافي بعين الاعتبار. وقد طلب الوفد نفسه الحصول على معلومات حول عمل الصندوق مع القطاع الخاص. وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى البرمجة المشتركة. وطلبت بعض الوفود إيلاء المزيد من الاهتمام إلى أقل البلدان نموا. وفي حين أشار أحد الوفود إلى أن النهج القطاعية الشاملة مفيدة في بعض الحالات، نصح بتوخي الحذر وشدد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق على الصعيد الميداني برعاية الحكومات الوطنية ودعما للأولويات الوطنية. ورأى عدد من الوفود أنه لا يجب استخدام الموارد العادية لدعم الموارد الأخرى (غير الأساسية). وشجع أحد الوفود الصندوق على استخدام ميزته النسبية لمضاعفة أثر برامج الصحة الإنجابية إلى أقصى حد ممكن، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي في حالتي الصراع وما بعد الصراع. وطلب الوفد متابعة المنظمات غير الحكومية في بلدان المحيط الهادئ التدريب المخصص لهذه المنظمات على بناء القدرات لمنع وقوع الصراعات. ورحبت الوفود بالجهود الرامية إلى التنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام.

٨٦ - ولاحظت الوفود أن الاحتفال بالذكرى العاشرة لعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يجب أن يشكل فرصة لحشد الدعم باتجاه مواصلة تنفيذ برنامج العمل. وأشارت الوفود إلى التحديات الحالية المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وشددت على مد صندوق الأمم المتحدة للسكان بالدعم والموارد الضرورية لمعالجة تلك القضايا الحساسة. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى مشاركة المستفيد في أي من البرامج مشاركة واعية وطوعية. وركزت الوفود على الحاجة إلى إيلاء الصحة الإنجابية الاهتمام الملائم في إطار العمليات الوطنية، بما فيها التقييم القطري الموحد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية. واقترح عدد من الوفود دمج التقرير السنوي وتقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٨٧ - وتوجهت المديرة التنفيذية بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي على ملاحظاتهم الإيجابية ودعمهم ومشورتهم. وشكرت كلا من كندا وهولندا والمملكة المتحدة على ما قدمته من دعم إضافي لسلع الصحة الإنجابية. وأضافت أن عدد البلدان التي تدخل على الميزانية بنودا تتعلق بوسائل منع الحمل وتتعهد بتقاسم التكاليف يزداد شيئا فشيئا. وشددت على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يستمر في وضع أمن سلع الصحة الإنجابية في مقدمة أولوياته ووافقت على وجوب ربطها ربطا واضحا بالإطار التمويلي المتعدد السنوات. وشكرت فنلندا على مساهماتها الإضافية في مجال الصحة الإنجابية لدى المراهقين وفي مبادرة ناسور الولادة؛ كما شكرت كندا وهولندا على دعمهما عمل الصندوق في إطار النهج القطاعية الشاملة. ووافقت على ضرورة تكامل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والصحة الإنجابية. وقد اتضح شيئا فشيئا أن معدلات الإصابة بين النساء أكبر بكثير مما كانت عليه في السابق. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز تصديه لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لا سيما من خلال دعم فرقه المعنية بالخدمات التقنية القطرية والشراكات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وغيرها. وأشارت إلى إحراز تقدم كبير في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في إطار التعاون الثنائي مع البنك الدولي. وشكرت الاتحاد الأوروبي على ما يقدمه من دعم في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وغيره من المجالات.

٨٨ - وأشارت إلى التعاون المتزايد مع إدارة عمليات حفظ السلام في مجال المساعدة الإنسانية وإلى الدور الكبير الذي يؤديه الصندوق في مجال الدعوة حرصا على إيلاء اهتمام بقضايا الجنس من خلال النداءات الموحدة والتخطيط للاستجابة ومبادرات التأهب لحالات الطوارئ. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وسع بشكل كبير نطاق عمله مع الرجال في حالات الصراع وما بعد الصراع، لا سيما القوات النظامية. وأيدت القول بوجوب أن يشارك المستفيد مشاركة واعية وفعالة تمشيا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مشيرة إلى أن أهداف الصندوق وأنشطة الرصد التي يقوم بها تصب في هذه الخانة. أما في ما يتعلق بعلامات الاستفهام حول القطاع الخاص، فقد أشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ماض قدما باتجاه إقامة شراكات مع القطاع الخاص وأن المبادئ التوجيهية قد وزعت على المكاتب القطرية. وفي عدد من البلدان يجري العمل على

إقامة علاقات مع مؤسسات شريكة لما فيه مصلحة الطرفين. وبغية تفادي تضارب المصالح والتأكد من عدم تورط الشركات المعنية بانتهاكات لحقوق الإنسان، كان لا بد في الوقت نفسه من توخي الحذر. وقد سلمت بأهمية التنوع الثقافي، وشكرت سويسرا على دعمها عمل الصندوق في مجال الثقافة. وأشارت إلى العمل الجاري على إنجاز عدد من دراسات الحالات القطرية التي سبق أن أجريت. ووافقت على الرأي القائل بأهمية إيلاء أولوية عليا للبلدان الأقل نموا وأشارت إلى أن الغالبية الكبرى من وظائف مدراء العمليات التي استحدثت سوف تكون في البلدان الأقل نموا دعما للمكاتب القطرية. وأشارت إلى أن تنفيذ المرحلة الانتقالية تتقدم باتجاه الهدف. وأكدت أن التحضيرات جارية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشكرت أعضاء المجلس التنفيذي على ما قدموه من توجيه بشأن دمج التقرير السنوي وتقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

الإطار التمويلي المتعدد السنوات

٨٩ - أثناء المناقشات التي تناولت التقرير التجميعي للإطار التمويلي المتعدد السنوات، أثنت وفود عديدة على التقدم المحرز في تحقيق أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات وفعالية الصندوق في توفير خدمات الصحة الإنجابية ودعم بناء القدرات الوطنية ووضع/تعزيز نظم البيانات وآليات الرصد والتقييم على المستوى القطري. ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها الصندوق لإقامة علاقة بين التقرير المقبل للإطار التمويلي المتعدد السنوات ودعم تطوير السياسات الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. وأيدت الاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بالدورة المقبلة للإطار التمويلي المتعدد السنوات الواردة في التقرير وشددت على اعتبار الإطار التمويلي المتعدد السنوات أداة جيدة لتعزيز قدرة الصندوق على المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وأضافت الوفود أنه يجب الاستمرار في اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ كإطار توجيهي يستند إليه الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل. وشددت على الحاجة إلى مزيد من الموارد من الجهات المانحة تحقيقا لتلك الأهداف.

٩٠ - وشددت وفود عديدة على أهمية اعتماد نهج قائم على الحقوق في البرمجة ودعت إلى مزيد من التركيز على القضايا المتعلقة بالصحة والحقوق في مجالي الجنس والإنجاب، على أن تتلخص الأولويات فيما يلي: دور الرجال والصبية في تحقيق المساواة بين الجنسين، والأمومة المأمونة وخفض وفيات الأمهات، بما فيها الإجهاض غير المأمون، وحصول الشباب تحت غطاء من السرية على المعلومات والخدمات في مجالات الصحة الإنجابية، والوقاية من فيروس

نقص المناعة البشرية، وأمن سلع الصحة الإنجابية، والمساعدة الإنسانية. وأشادت الوفود بالتقدم الذي يحققه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وشجعت الصندوق على وضع سبل مبتكرة لمعالجة الوباء. وإذ أشار أحد الوفود إلى ما ينتابه من شكوك حول استخدام النهج المعروف بنهج ''ألف، باء، جيم'' في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، أعرب عن اهتمامه بتطوير البرمجة المشتركة مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واقترح أحد الوفود التركيز على الشباب بوصفهم جهات فاعلة وشركاء. وشجع أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في قضية الهجرة. وسألت الوفود عن التحسن السريع على مستوى توافر خدمات الصحة الإنجابية ونوعيتها، متسائلة عما إذا كانت مضاعفة المراكز تنطبق على الخدمات التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان وحسب. وأعربت عن اهتمامها بالاطلاع على ما يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين مستوى النظم والخدمات. وبالإشارة إلى الدور الحيوي الذي يؤديه الصندوق على مستوى أمن سلع الصحة الإنجابية، أشاد أحد الوفود بصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي عمل على توطيد شراكات استراتيجية ودعا إلى إقامة شراكات جديدة لتمويل السلع.

٩١ - وأعرب أحد الوفود عن سروره إذ لاحظ أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل سيتضمن تحديد النتائج والإبلاغ عنها، علما بأنها تحتل في سلسلة النتائج موقعا أعلى من النواتج، وتساءل عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان ينوي التعريف بمؤشرات الصحة الإنجابية و/أو توسيع نطاقها في الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء غياب التزامن بين دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ودورات البرامج القطرية. وحث أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على إيلاء اهتمام صريح بالمساواة فيما يتعلق بشواغل الصحة والتنمية في الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل. وشجع الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على تأدية دور العامل الحفاز تحقيقا لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باستخدام موارده الخاصة وتكملة الموارد الأخرى وزيادة فعالية استخدامها كتلك الموجهة عبر عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة. وسأل أحد الوفود عن الميزة النسبية التي يملكها الصندوق مقارنة بمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأشار أحد الوفود إلى أن المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاته الفرعية تستطيع الاستفادة من نظام المدخل إلى التنمية، مضيفا أن المنظمة تبحث في سبل الدعوة إلى عقد مؤتمر مشترك بين الحكومات.

٩٢ - وحث أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة العمل على تعزيز الصلة بين الأهداف والأولويات الخاصة بالإطار التمويلي المتعدد السنوات، وميزانية الدعم لفترة السنتين وكيفية ترجمة أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى برامج وإجراءات قطرية على مستوى البلدان. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على تبسيط الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل بجعله أكثر تركيزا وتوجها نحو إحداث الآثار بحيث يشكل الوثيقة الرئيسية من وثائق السياسة التي يعتمدها الصندوق وأداة لإدارة موارده الاستراتيجية وحشدها. وحثت وفود كثيرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الربط بين تقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات والتقرير السنوي واقترحت أن يرفع الصندوق تقريرا عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات كل سنتين.

٩٣ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على ملاحظاتهم البناءة وأكدت لأعضاء المجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سينظم مشاورات غير رسمية سعيا للحصول على مشورة المجلس. وأيدت الاقتراح القاضي بأن يرفع الصندوق تقريرا عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات كل سنتين بدلا من رفعه تقريرا سنويا. ورحبت باقتراح البرمجة المشتركة. وأما في ما يتعلق بالنهج ''ألف، باء، جيم''، فأشارت إلى أن اعتماد مجموعة من النهج يبدو السبيل إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أما بخصوص الهجرة، فقد أشارت إلى أن الصندوق يركز على بعض المجالات المحددة نظرا لموارده المحدودة. ومع ذلك، كانت بعض البرامج القطرية الجديدة قد صبت تركيزها الأساسي على الهجرة. وقد وافقت على فكرة رفع مستوى الجهود على المستوى الوطني، مشيرة إلى أن الصندوق يعمل في ذلك الاتجاه. وقد أعربت عن تقديرها للملاحظات المتعلقة بالدور الرئيسي الذي يضطلع به الصندوق على مستوى أمن سلع الصحة الإنجابية. ورحبت بالملاحظات المتعلقة بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل بصورة وثيقة مع الوكالات الشقيقة. ولكل منها ميزته النسبية: فمنظمة الصحة العالمية تضع المعايير والقواعد، واليونيسيف تركز أساسا على الأطفال وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يركز على تمكين المرأة على المستويين السياسي والاقتصادي.

٩٤ - وصرحت رئيسة مكتب التخطيط الاستراتيجي بأن التوجيه المقدم من الوفود سيكون مفيدا في صياغة إطار التمويل المتعدد السنوات الجديد. وذكرت أن مما أثار تشجيعها تشديد الوفود على ذات الأولويات التي حددها الصندوق. وأكدت أن النهج المستند إلى الحقوق هو جزء لا يتجزأ من الاتجاه الاستراتيجي الذي يسير فيه الصندوق. وأشارت إلى أن الزيادة التي شهدتها منافذ تقديم خدمات الصحة الإنجابية قد حدثت أساسا في المنافذ التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بيد أن الصندوق يرصد أيضا تلك

المؤشرات على الصعيد الوطني. ولاحظت أن نظام التخطيط لموارد المشاريع التجارية سيكون من شأنه إتاحة صلات أوثق بين أهداف الصندوق وميزانية الدعم لفترة السنتين. وفيما يتعلق بإحداث التزامن بين دورة الصندوق ودورات البرامج القطرية، أشارت إلى أنه سيكون من الصعب بدء ٩٠ أو أكثر من البرامج القطرية في ذات العام. وأضافت أن هناك جهودا تُبذل للتبسيط والمواءمة ترمي إلى إحداث المواءمة بين الدورات البرنامجية المتعلقة بشركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدت أهمية وجود رصد دقيق وثقافة للتقييم وشددت على الحاجة إلى مواصلة الاستثمار في نُظم البيانات الموثوق بها وجمع البيانات وتحليلها. وأعربت عن اتفاقها مع الرأي القائل بأنه سيكون من العملي بقدر أكبر تقديم تقرير كل سنتين عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدلا من التقرير السنوي.

٩٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠٠٣ بشأن التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمقرر ١٧/٢٠٠٣ بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثالث عشر - تفويض سلطة صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن شؤون الموظفين

٩٦ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (الشؤون الإدارية) تقريرا عن تفويض السلطة الرسمية إلى المديرة التنفيذية في مسائل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2003/5). وقدمت معلومات أساسية في هذا الشأن وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أيَّد طلب الصندوق. وصرحت بأن الصندوق قد تشاور أيضا مع المكتب التنفيذي للأمين العام، الذي أوصى، حسبما أفاد به مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، بأنه ينبغي للصندوق أن يتبع عملية تقديم البيانات إلى الجمعية العامة من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والمجلس التنفيذي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أوصت في تقريرها (DP/FPA/2003/10) بالموافقة على التوصية الواردة في الفقرة ١١ من تقرير الصندوق (DP/FPA/2003/5).

٩٧ - وأدلى العديد من الوفود بكلمات دعما وتأييدا للتوصية التي قدمها المجلس التنفيذي إلى الجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي مفادها أن يقوم الأمين العام بتفويض السلطة الرسمية في مسائل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المديرة التنفيذية. وأعربت الوفود عن ترحيبها بذلك بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح وأشارت إلى أن ذلك سيكون من شأنه المساعدة على تحسين خدمات شؤون موظفي الصندوق ومدى فعاليتها والمساءلة عنها.

٩٨ - وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي على ما أبدوه من تأييد وعلى ثقتهم فيها. كما أعربت عن تقديرها للتأييد الذي قدمه مدير البرنامج الإنمائي.

٩٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠٠٣ بشأن تفويض سلطة موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابع عشر - الالتزامات بالتمويل المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠٠- أكدت المديرة التنفيذية، في معرض تقديم التقرير عن الالتزامات بالتمويل المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2003/6)، الأهمية الحاسمة للموارد (الأساسية) العادية - التي تشكل الأساس الوطيد لبرامج الصندوق. كما أعربت عن شكرها للوفود لما قدمته من دعم، مشيرة إلى أنه رغم وجود بعض الزيادة في الموارد العادية، فإن الاتجاه العام ما زال آخذا في الهبوط. وقدم رئيس فرع تعبئة الموارد، ما استجد من معلومات إلى المجلس التنفيذي بشأن الصورة الراهنة للواردات، مشيرا إلى أن إيرادات الصندوق المتوقعة من الموارد العادية بلغت، في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نحو ٢٨٧,٥ مليون دولار و ٨٠ مليون دولار من الموارد الأخرى. وأعرب عن شكره لجميع الجهات المانحة (١٣٥ بلدا وصندوق مارس الاستئماني) كما أعرب عن تقدير خاص لما حدث من زيادة جوهرية في المساهمات المقدمة من بعض البلدان.

١٠١- وأعربت عدة وفود عن ترحيبها بالاتجاه الإيجابي في إجمالي الموارد واغتباطها بتمكُّن الصندوق من جذب جهات مانحة جديدة. وأكدت الوفود الحاجة إلى زيادة الموارد العادية ودعت الدول الأعضاء إلى الوفاء بما قدمته من التزامات بروح توافق آراء مونتيري ووفقا لإطار التمويل المتعدد السنوات. وذكرت الوفود أن الموارد العادية هي أساس برامج الصندوق وأنه لا غنى عنها في الحفاظ على الطبيعة المتعددة الأطراف والحيادية والعالمية للمساعدة المقدمة للصندوق. وشددت الوفود على أن الموارد الأخرى (غير الأساسية) ينبغي أن تكون متسقة مع أولويات الصندوق البرنامجية. ورحبت الوفود بحملة الأربع والثلاثين مليون صديق على مستوى القواعد الشعبية وأعربت عن أملها في أن تنجح أيضا في أوروبا. وذُكر أن الأموال الآتية من الحملة ينبغي اعتبارها عنصرا تكميليا وأن موارد الصندوق الأساسية ينبغي أن تقدم عن طريق الدول الأعضاء. وأعلنت عدة وفود عن مساهمتها لعام ٢٠٠٣. وأعرب عدد من الوفود عن تشجيعهم لأن يقوم الصندوق بتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة له.

١٠٢- وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها لجميع الجهات المانحة لما قدمته من دعم ومساهمات، بما في ذلك الزيادات المقدمة من عدد من البلدان. وصرحت بأن الصندوق

سيواصل العمل على توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة له. وأشارت إلى أن حملة الأربع والثلاثين مليون صديق هي مصدر جديد للتمويل وأن الصندوق سيلجأ سنويا إلى ''الأصدقاء'' طلبا لمساهماتهم. وأضافت أنه، بالنظر إلى الاهتمام الواسع النطاق داخل أوروبا، فإن الحملة سوف تعمل مع المنظمات غير الحكومية الأوروبية بغرض توسيع نطاق الشبكة. ولاحظت أيضا وجود رغبة شديدة لشن حملة مماثلة في اليابان.

١٠٣- وأعرب رئيس فرع تعبئة الموارد عن تقديره لجميع الجهات المانحة وأشار إلى أن المدفوعات المبكرة الواردة لعام ٢٠٠٣ والتبرعات المعلنة مقدما عن مساهمات للعام القادم تُنبئ بآمال عريضة بالنسبة إلى الصندوق. وشجع الجهات المانحة على أن تعلن تبرعات لعدة سنوات، إذا كان في استطاعتها ذلك. وفيما يتعلق بطلب تقديم تفسير بشأن المرفق ٧ من التقرير، أشار إلى أنه قد بُذلت محاولة لتبيان المبالغ المقدمة من البلدان، بما في ذلك أعلى مستوى من مساهماتها في السنوات السابقة، فضلا عن تقديم صورة عن القيمة التي ستؤول إليها المساهمة النظرية بدولار واحد لكل فرد و ٠,٠٠٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وذكر أيضا أن هذه خيارات مطروحة أمام الجهات المانحة للنظر في إعادة تحديد التمويل بأعلى مستوى. وأضاف أن الصندوق يواصل بذل الجهود بغرض توسيع نطاق الجهات المانحة له.

١٠٤- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠٠٣ بشأن التزامات التمويل المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

خامس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٠٥- أشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج)، في معرض ملاحظاته الاستهلالية، إلى أن ثمة حاجة إلى زيادة إرساء الروابط بين أهداف البرامج المقترحة ونتائجها ونواتجها ونتائج وأهداف التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأضاف أن الصندوق سيسعى جاهدا إلى تعزيز إدماج البرامج التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عمليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر أينما وجدت. كما أشار إلى أن الصندوق سيسعى إلى تعزيز قدرته على الإسهام في السياسات والبرامج القطاعية من خلال برامجه القطرية. وقدم مدير شعبة أفريقيا، وشعبة آسيا والمحيط الهادئ، وشعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مخططات البرامج القطرية عن مناطقهم. كما قُدمت أيضا مذكرة بشأن ميانمار.

١٠٦- وفيما يتعلق بمخططات البرامج القطرية عن منطقة أفريقيا - بنن وكينيا والنيجر - ذكرت الوفود أن الروابط بين البرامج والعمليات الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد

من الفقر والنهج على نطاق القطاعات، ينبغي تعزيزها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون البرامج ذات بؤرة استراتيجية محددة، بالنظر إلى قلة التمويل.

١٠٧- وفي معرض مناقشة مخططات البرامج القطرية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ - أفغانستان وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - علقت الوفود على الحاجة إلى زيادة ربط مخطط البرنامج القطري المتعلق بباكستان بعمليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وأعربت عن تأييدها لمخطط البرنامج القطري المتعلق بأفغانستان. وفيما يتعلق بمخطط البرنامج القطري المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، طلب أحد الوفود تحديدا واضحا للدروس المستفادة من البرامج الماضية، وتساءل عن مدى كفاية الأفراد، وسعى إلى الحصول على إيضاح بشأن تحديد هوية الوكالات المنفذة. كما طلب أحد الوفود تقارير مفصلة عن رصد المشاريع الجارية، وخططا ملموسة لتنفيذ ورصد المشاريع المقبلة وتقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي بصفة منتظمة. وأشادت الوفود بالعمل الذي قام به الصندوق في ميانمار، لا سيما التركيز على الصحة الإنجابية بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

١٠٨- وفيما يتعلق بمخطط البرنامج القطري المتعلق بكوبا، أعربت الوفود عن تأييدها للبرنامج، لا سيما التركيز على الصحة الإنجابية وحقوق الجنسين والتكافؤ والمساواة فيما بينهما.

١٠٩- وأعرب مديرو الشعب الجغرافية عن شكرهم للوفود لما قدموه من تعليقات بناءة وذكروا أنها ستحال إلى البلدان المختصة كي تراعى عند إتمام البرامج.

١١٠- وأحاط المجلس التنفيذي علما بمخططات البرامج القطرية المتعلقة ببنن وكينيا والنيجر وأفغانستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وباكستان وكوبا، فضلا عن المذكرة بشأن ميانمار، وبما أُبدي من ملاحظات بشأنها.

سادس عشر - برنامج المشورة التقنية

١١١- عرضت مديرة شعبة الدعم التقني التقرير المتعلق بنظام الرصد والتقييم لبرنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (DP/FPA/2003/7). وأشارت إلى أن الأهداف المحددة لنظام الرصد والتقييم المقترح، تتمثل في هدفين هما: (أ) تقييم التحول في تركيز برنامج المشورة التقنية إلى زيادة التدخلات الاستراتيجية والاضطلاع بأعمال تصحيحية في الوقت المناسب؛ (ب) تقييم ما إذا كان النهج الاستراتيجي الجديد يحقق النتائج المتوقعة منه، ويسهم في تحقيق أهداف ونتائج صندوق السكان، كما هي مبينة في إطار التمويل المتعدد السنوات.

١١٢- وقد أدلت عدة وفود ببيانات أشارت فيها إلى أن برنامج المشورة التقنية قام بدور هام في بناء القدرات على الصعيدين القطري والإقليمي، وساعد في زيادة التبادل التقني والكفاءة التقنية. ورحبت بنظام الرصد والتقييم المقترح، واعتبرته أداة جديرة بالاهتمام. وطالب أحد الوفود بضرورة توضيح بيانات النتائج الواردة في أداة الرصد والتقييم، وشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على بذل مزيد من العمل للحصول على بيانات تشكل خط أساس لتعقب النتائج. وأشار أحد الوفود إلى أن معدل نمو السكان في بلده لم يتأثر بتاتا، وسأل عما إذا كان نظام الرصد والتقييم قد تضمن تقييما لتلك النقطة. وتساءل أحد الوفود عن الكيفية التي يعزز فيها برنامج المشورة التقنية البرامج القطرية والرصد والتقييم على صعيد القواعد الشعبية. وذكر أحد الوفود أنه يتطلع إلى تقرير العام المقبل، وبخاصة فيما يتعلق بالكيفية التي أسهم فيها برنامج المشورة التقنية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٣- ولاحظ أحد الوفود أن أهمية وفاعلية برنامج المشورة التقنية لا يمكن النظر فيهما بمعزل عن تقييم مجموعة عناصر الأداء والمهارات من الأجزاء المكونة للبرنامج. وعلاوة على ذلك، من الصعب معرفة الأداء الفعلي لبرنامج المشورة التقنية دون مقارنته بالنهج البديلة لتقديم المساعدة التقنية. وعرض الوفد الاقتراحات التالية: ينبغي إجراء استطلاعات مستمرة لآراء المستفيدين الرئيسيين، بغية إدخال تعديلات سريعة، استجابة لذلك، في برنامج المشورة التقنية؛ وينبغي أن تتاح بانتظام للمستفيدين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، أي الزبائن، فرصة المشاركة في تقييم المساعدة التقنية التي يحصلون عليها والمساعدة في رسم صورتها. وتساءل الوفد نفسه عن كيفية استخدام نظام الرصد والتقييم التابع لبرنامج المشورة التقنية والمعلومات التي تتمخض عنه في توجيه القرارات وتصميم الترتيبات التي تتخذ في المستقبل لتقديم المساعدة التقنية.

١١٤- وأفاد المدير التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد عمل، من خلال نظام برنامج المشورة التقنية، على زيادة الحوار على الصعيد الوطني، بما في ذلك تعزيز قدرة المكاتب القطرية على المشاركة في هذا الحوار؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية في مجال توفير المساعدة التقنية.

١١٥- وأعربت مديرة شعبة الدعم التقني عن تقديرها للدعم الذي حظي به برنامج المشورة التقنية ونظام الرصد والتقييم المقترح. وذكرت أن صندوق السكان قد أحاط علما بالمسائل التي طرحتها الوفود، وسوف يعالجها في إطار تحسين النظام. وذكرت أنه من المنتظر الحصول على بعض التقييمات من الزبائن، بمن فيهم المكاتب القطرية وغيرهم من المستخدمين، وأن تلك المعلومات سوف تعرض للبحث. وأشارت إلى أن الاستعراضات السنوية واستعراضات

منتصف المدة تتيحان فرصة لإجراء مثل تلك التقييمات. وأضافت أن الصندوق سوف ينظر أيضا في بدائل المقارنة مع النهج الأخرى لتقديم المساعدة التقنية، وفق ما أقترح. وأعربت عن موافقتها على الحاجة لوضع بيانات تشكل خط أساس، وأشارت إلى أن صندوق السكان سيعمل على زيادة توضيح بيانات النتائج والمؤشرات. ولاحظت أن صندوق السكان يُثمن عاليا التوجيهات التي توفرها له الوفود. وفيما يتعلق بالسؤال المطروح من أحد الوفود حول أثر برنامج المشورة التقنية في معدل نمو السكان في بلده، أشارت أنه من السابق لأوانه بكثير تقييم هذا الأثر ولعل بالإمكان معالجة الموضوع على نحو أفضل في إطار التمويل المتعدد السنوات. وأفادت أن الغرض من برنامج المشورة التقنية هو إسداء مشورة ومساعدة تقنية عالية النوعية للبلدان من أجل تصميم البرامج القطرية على نحو أكثر فاعلية. وأعربت عن امتنانها لرضا البلدان المستفيدة من برنامج المشورة التقنية عنه، باعتبار أنه يزودها بمساعدة تقنية قيِّمة.

١١٦- وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (DP/FPA/2003/7).

سابع عشر – مسائل أخرى

مرفق البيئة العالمية

١١٧- تمخضت المشاورات المكثفة التي جرت بين الوفود بشأن الوثيقة DP/2003/23 عن صياغة واعتماد المقرر ٢٠/٢٠٠٣ المتعلق بمرفق البيئة العالمية، من قبل المجلس التنفيذي، وذلك دون إجراء مناقشة بشأنه في الجلسة العامة.

١١٨- وبذلك اعتمد المجلس التنفيذي التعديلات التي أُدخلت على الصك المتعلق بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته، والتي تشمل تدهور التربة – وأساسا التصحر وإزالة الغابات – والملوثات العضوية الثابتة بوصفهما مجالين رئيسيين جديدين لمرفق البيئة العالمية.

١١٩- وطُلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحيل المقرر ٢٠/٢٠٠٣ إلى كبير الموظفين التنفيذيين/رئيس مرفق البيئة العالمية.

١٢٠- وعلاوة على ذلك، طلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القيام بدور فعال في أنشطة تدهور التربة، ولا سيما في منطقة أفريقيا، واضعا في الاعتبار أن تدهور التربة يعيق الجهود المبذولة للحد من الفقر.

ورقات استراتيجية الحد من الفقر

١٢١- في معرض مناقشة الوثيقة DP/2003/24، رحبت الوفود باشتراك ممثلين عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي في الدورة. وأعربت عن تقديرها للتعاون الجيد القائم بين

المنظمات الثلاث وبمذكرة التفاهم المشتركة التي صدرت مؤخرا عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي، بشأن العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر.

١٢٢- وفي ضوء زيادة أعباء العمل على الصعيد القطري الناجمة عن تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، أعربت الوفود عن رغبتها في معرفة ما إذا كان البرنامج الإنمائي قد كيَّف هيكله مع الاحتياجات الناشئة عن عمل البرنامج الإنمائي الرامي إلى دعم عملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، ورفع الميزانية المخصصة لبناء قدرات كافية على الصعيد القطري. وأعربت وفود أخرى عن رغبتها في معرفة الآثار المترتبة على تلك الأنشطة الإضافية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمنظمة وكمنسق لأنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١٢٣- وشجعت تلك الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقييم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في ضوء زيادة اشتراك البرنامج الإنمائي في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما وجدت. وأشير أيضا إلى الحاجة إلى قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع مبادئ توجيهية جديدة وأقوى، بشأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر، تشمل طرائق لتبسيط التقييمات القطرية الموحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٢٤- وأبدى بعض الوفود اهتمامات بالمشاركة المحدودة في وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وملكية تلك الورقات. وحثت على اتخاذ إجراءات عاجلة لتوسيع نطاق الاشتراك وتوضيح ملكية العملية على الصعيد القطري.

١٢٥- وأبدت وفود أخرى رغبتها في معرفة الخطوات التي اتخذت لبناء قدرات مستقلة على الصعيد الوطني لتقييم ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ولوضع مؤشرات لقياس الأداء. وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم معلومات للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣، بشأن الكيفية التي يعتزم البرنامج الإنمائي من خلالها متابعة التوصيات والنتائج الواردة في تقرير تقييم ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

١٢٦- وأفاد ممثلو مكاتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنه ليس في مقدورهم الرد على بعض الأسئلة لأنها، بحسب اعتقادهم، تقع ضمن ولاية الإدارة العليا للمؤسسات التابعين لها. واكتفوا بالرد على المسائل المتصلة بولايتهم.

١٢٧- وأفاد مدير مكتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن فكرة إجراء تقييم بشأن الصلة بين عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأطر عمل الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية سينظر فيها في المستقبل، بالتعاون مع الصناديق والبرامج. وأشار أنه بإمكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم، في ضوء نتائج التقييم، باستعراض مسألة وضع مبادئ توجيهية جديدة تتعلق بورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفيما يتعلق بتطوير القدرة الوطنية على إجراء تقييم مستقل لورقات استراتيجية الحد من الفقر، أوصى بأن تستخدم البلدان الرابطات الدولية لتقييمات التنمية التي ينشئها البنك الدولي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يخص العلاقة بين استراتيجية ميزانية البرنامج الإنمائي، والنتائج المتوقعة من ورائها، شدد المدير على أهمية الخبرة التقنية الرفيعة النوعية لكفالة مشاركة البرنامج على نحو فعال في عملياته.

١٢٨- وأفاد ممثل البنك الدولي أن النتائج التي توصل إليها مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي تحاكي النتائج التي توصل إليها البنك الدولي. وأشار إلى ضرورة بذل مزيد من العمل لإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجية المساعدة القطرية التي يضعها البنك الدولي. وشدد أيضا على ضرورة زيادة التنسيق بين الجهات المانحة لتخفيض تكاليف العمليات.

١٢٩- وأبدى ممثل صندوق النقد الدولي ملاحظة مفادها أنه اتضح نتيجة لعملية التقييم التي أجراها البرنامج الإنمائي لعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وجود مجالين بحاجة إلى مزيد من الاهتمام من عمل صندوق النقد الدولي، هما: (أ) إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في أطر عمل الاقتصادات الكلية ومعرفة الآثار المترتبة عليها؛ (ب) دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء، بمن فيهم الشركاء المقيمون في واشنطن العاصمة في إدارة البرامج المدعومة من المانحين والمملوكة والمدارة من قبل البلدان المستفيدة.

١٣٠- وشدد مدير البرنامج المعاون على وجود حاجة لتعزيز قدرات المكاتب القطرية على معالجة المسؤوليات الإضافية الملقاة على عاتقها نتيجة أنشطة الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. ومع ذلك، أبدى أسفه لعدم وجود أي مخصصات في الميزانية لذلك الغرض. وأوصى بأن تتيح المكاتب القطرية ما يتوفر لديها من خبرات تقنية في بعض المكاتب.

صندوق التضامن العالمي

١٣١- لاحظت الوفود أنه بإمكان صندوق التضامن العالمي القيام بدور حاسم في تعبئة الموارد اللازمة لمعالجة الأهداف المبينة في إعلان الألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالفقر والجوع وغيرهما من الأهداف. ونصحت بأن يكون للصندوق اختصاصات واضحة واستراتيجية ملموسة تولي اهتماما خاصا للصناديق الأخرى التي يديرها البرنامج الإنمائي.

١٣٢- وطُلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم مزيدا من المعلومات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاجتماع الذي سيعقده في تموز/يوليه ٢٠٠٣ حول التدابير اللازم اتخاذها لتشغيل الصندوق فعليا.

الاجتماع المشترك للرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي

١٣٣- سبق انعقاد الدورة السنوية اجتماع مشترك لمدة يومين هو الأول من نوعه للرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، باشتراك برنامج الأغذية العالمي. وشاركت في جوانب محددة من المناقشة العامة أفرقة من بعض البلدان: إذ شاركت بنن في موضوع التبسيط والمواءمة، وشاركت ملاوي في موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشاركت نيبال في الأهداف الإنمائية للألفية.

التبسيط والمواءمة

١٣٤- قدمت المديرة التنفيذية لليونيسيف، لمحة عامة عن عملية التبسيط والمواءمة التي اضطلعت بها اللجنة التنفيذية للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة على مدى ١٨ شهرا تنفيذا لأحكام استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات (قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١). واشتملت هذه على خطة العمل الجديدة للبرامج القطرية التي وفرت لكل وكالة من الوكالات نموذجا موحدا للتخطيط مع الشركاء طيلة الدورة البرنامجية. وشددت على أن المحك النهائي لجميع الجهود المبذولة في مجال التبسيط والمواءمة يتمثل في زيادة الفعالية وتخفيض تكاليف العمليات.

١٣٥- وأوضحت رئيسة فريق البرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الأهداف والمبادئ والنهج التوجيهية لعملية التبسيط والمواءمة؛ وقدم تقريرا عن حالة التقدم المحرز لغاية الآن؛ وعرض إحدى أدوات التبسيط والمواءمة - وهي مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكانت خمسة بلدان - هي إكوادور وباكستان وبنن وكينيا والنيجر، بصدد تقديم برامجها القطرية إلى المجالس التنفيذية واختبار أدوات التبسيط والمواءمة.

١٣٦- وأوضحت رئيسة فريق الإدارة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المبدأ الذي تستند إليه طرائق نقل الموارد المشتركة فيما بين الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية، والذي من شأنه تخفيف العبء الملقى على عاتق الحكومات الشريكة. وفيما يتعلق بالبرمجة المشتركة، تتمثل الأهداف في تحسين الفاعلية، وتحقيق نتائج أفضل، وتحسين الكفاءة، وعلى

وجه التحديد، تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومات والمانحين على حد سواء. وتركز الهدف على إصدار توجيه منقح بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وشرحت الطرائق الثلاث لإدارة الموارد وهي: التمويل الموازي؛ وتعميم عبء التكاليف، وتجميع الأموال. ووصفت النهج القطاعية، وهي أحد طرائق الموارد، بأنها شكل من أشكال تجميع الموارد.

١٣٧- وقدم كل من ممثل حكومة بنن والمنسق المقيم للأمم المتحدة في بنن تقريرا عن التجربة المكتسبة حتى الآن في ذلك البلد.

١٣٨- ووافق المتكلمون على أن العمل المتعلق بالتبسيط والمواءمة الذي يعتبر ركنا أساسيا لزيادة كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة، قد حقق تقدما ملحوظا ويمضي قدما على مساره. ويعتبر العمل في هذا المجال جوهريا لتنفيذ البرامج وسيساعد على تخفيض تكاليف المعاملات في الوقت الذي يضع فيه البلدان النامية بالفعل ''في مقعد القيادة'' فيما يتعلق بأهدافها وأولوياتها الوطنية. واعتُبرت العلاقة بين التبسيط والمواءمة من جهة واستراتيجيات الحد من الفقر وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من جهة أخرى من الجوانب الهامة. وشدد المتكلمون على أهمية الصلات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية.

١٣٩- وأعرب عدد كبير من المتكلمين عن تقديرهم لأوجه التقدم التي حققتها الصناديق والبرامج في مجال البرمجة المشتركة ولئن أشار بعضهم إلى ضرورة مواصلة البرمجة المشتركة كلما أمكن وبالتشاور الوثيق مع الحكومة. وفي معرض الإشارة إلى قرار اتخذه المجلس التنفيذي لليونيسيف مؤخرا بشأن البرمجة المشتركة، اقترح المتكلمون ضرورة متابعة هذه المسألة من قِبل الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٤٠- وتطرق العديد من المتكلمين إلى مسألة تعبئة الموارد وشجع عدد منهم تجميع الموارد والميزنة المتكاملة. وأثيرت مسائل أخرى من بينها: الحاجة إلى زيادة التنسيق؛ والحاجة إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية؛ وأهمية الدروس المستفادة؛ والحاجة إلى تحسين الرصد والتقييم من أجل إثبات قدرة تلك المبادرات على العمل على الصعيد القطري.

١٤١- وأُبديت تعليقات كثيرة بشأن دور الاجتماعات المشتركة التي تعقدها المجالس التنفيذية في المستقبل. واعتبرها عدد من الوفود بمثابة منتدى مناسب للحوار بشأن السياسات، وأشار بعض هذه الوفود إلى ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي عليها وضرورة قيام الأمانات ذات الصلة بإعداد التقارير ومواد المعلومات الأساسية الأخرى بصورة مشتركة وفي الوقت المناسب، وبضرورة تفويضها باتخاذ قرارات رسمية. وأعرب عدد من الوفود الأخرى عن رأي مخالف لتلك المقترحات. وفي جملة المقترحات الأخرى المقدمة بصدد بنود جدول

الأعمال في المستقبل إجراء تقييمات للتقدم المحرز في مجال التبسيط والمواءمة، والزيارات الميدانية المشتركة.

إحاطة بشأن العراق

١٤٢- قدم ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي إحاطة إلى المجالس التنفيذية بشأن أنشطتها الجارية والمعتزم القيام بها في العراق. وأفادوا جميعهم أن المنظمات تحرز تقدما كل في مجال اختصاصها، ويتضمن ذلك الصحة الإنجابية، والتعليم، وتحصين الأطفال، وتوزيع الأغذية، وإمدادات المياه والمرافق الصحية، وإمدادات الطاقة، وإيجاد فرص عمل، والقدرة على التنمية، لا سيما منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٨٣. وأفاد أيضا الممثلون أن عدد الموظفين الوطنيين والدوليين في العراق ازداد، وقدموا خدمات في عدد أكبر من المناطق على الرغم من مشاكل الأمن المتبقية.

١٤٣- وأفاد الممثلون أن أنشطتهم يجري تنسيقها ومواءمتها داخل كل منظمة من ناحية، ومع منظمات أخرى ذات المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المحلية، للحرص على تأمين التماسك والفعالية والفاعلية. فاليونيسيف مثلا تتعاون مع منظمة الصحة العالمية في تقييم القطاع الصحي؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان يدخل في شراكة مع وكالات أخرى لتوفير المرافق الصحية للمرأة؛ ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع برنامج الأغذية العالمي لدعم عملية جرف الأعماق. وأوجد أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرص عمل لدعم القطاعات التي تعمل مع الوكالات الأخرى، مثل القطاع الصحي. وتعمل الصناديق والبرامج مع الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال الانتعاش الاقتصادي والتعمير وتنسق المجموعة الإنمائية الجهود المبذولة لتقييم الاحتياجات.

١٤٤- وتم أيضا إحاطة المجالس التنفيذية بالاجتماعات المخطط لها يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن النداء الذي وجّهته الأمم المتحدة، فضلا عن الاجتماعات غير الرسمية التقنية لتقاسم المعلومات بشأن التخطيط التطلعي في مجال إعادة تعمير العراق.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

١٤٥- قدمت المديرة التنفيذية لليونيسيف تقريرا مرحليا بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالفترة الانتقالية التابع للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد تم إنشاء الفريق العامل لتعزيز القيادة الوطنية في عملية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ولتوضيح دور كل من الأمم المتحدة والمانحين دعما لهذه العملية. ومن بين أولويات هذه المرحلة الانتقالية دعم التماسك والاستقرار، واستعادة الخدمات الأساسية والهياكل

الأساسية، وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء القدرات المحلية، ودعم اللاجئين والمشردين داخليا. وركّز الفريق العامل على ثمانية بلدان و/أو مناطق دون إقليمية تعكس مختلف الظروف، بما في ذلك البلدان التي منح مجلس الأمن ولايات بشأنها، والبلدان التي لها مكاتب لحفظ السلام، وممثلون خاصون للأمين العام، كما ركّز الفريق العامل على تكييف الأدوات القائمة مثل عملية النداءات الموحدة. وسوف يقدم الفريق العامل تقريرا مرحليا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه، ويقدم تقريره إلى الأمين العام في أيلول/سبتمبر.

١٤٦- وقالت نائبة وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق إن لبلدها تاريخا طويلا في مجال التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، وركزت على كل من الاحتياجات الفورية والتنمية الطويلة الأجل. وكما اتضح من الزيارة الميدانية الأخيرة التي قام بها أعضاء المجالس التنفيذية، تعتبر الملكية الحكومية مركزية في هذه العملية، كما أن التنسيق بين جميع الشركاء عامل رئيسي لتحقيق النجاح.

١٤٧- ومن بين المسائل التي أثارها الوفود الأخرى: الحاجة إلى زيادة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، ولا يقتصر ذلك على الصناديق والبرامج بل يشمل أيضا مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام؛ والحاجة إلى النظر في الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع إنسان أثناء هذه العملية؛ وضرورة تركيز الصناديق والبرامج على تعزيز قدرة المتضررين بالكوارث، والحاجة إلى وضع المسائل المتعلقة بالمرأة في الاعتبار أثناء المرحلة الانتقالية.

١٤٨- وتم توجيه سؤال إلى المديرة التنفيذية بشأن مفهوم ''الإعادات الأربع'' (الإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل، وإعادة التعمير)، وهو المفهوم الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبشأن عملية بروكينغز فيما يتعلق بالفارق الكبير بين تمويل حالات الطوارئ والاحتياجات الطويلة الأجل لإعادة التعمير، فقالت المديرة التنفيذية إن الفريق العامل يحاول استيعاب الدروس المستخلصة من هذه المبادرات. وسوف يتم تقييم البعثات الأخيرة إلى سيراليون وسري لانكا في التقارير المقبلة.

١٤٩- وأثار عدد كبير من المتكلمين مسألة التمويل الكافي. وقال أحد الممثلين إن حكومته خصصت ميزانية مستقلة للأنشطة الانتقالية، تم توجيه ٧٠ في المائة من هذه الأموال إلى الأمم المتحدة. ومن بين التحديات الأخرى في مجال التمويل عدم وجود تنسيق عندما يتم الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وعدم وجود أدوات كافية لتحقيق ذلك بما في ذلك عملية النداءات الموحدة. وأشار آخر المتكلمين إلى الخبرة المستفيضة الأخيرة التي اكتسبتها حكومته في أفغانستان، حيث تعين إعادة بناء جزء كبير من الهياكل الأساسية، في الوقت الذي كان

يتعين فيه إطعام الناس وكانت فيه مشكلة الأمن لا تزال قائمة. ولكن بفضل التنسيق الجيد بين الوكالات، تم تحقيق نتائج جيدة، وتم تطبيق هذه الدروس على المساعدة التي تقدم إلى العراق عن طريق المنظمات الدولية.

الاستفادة من مونتيري

١٥٠- قالت الوفود إن توافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، أكد على أنه ينبغي أن تظل الجهات الفاعلة مشاركة في أنشطة المتابعة، من خلال المنظمات الحكومية ذات الصلة ومجالس إدارة أصحاب المصلحة، وعليهم تقاسم الخبرات في تنفيذ توافق الآراء ودمجه في المسار الرئيسي في مجال الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على الصعيد الوطني.

١٥١- وشددت الوفود أيضا على الضرورة الملحة لتعبئة أنشطة المتابعة، لا سيما الحد من الفقر والتهميش والعوز. وأكدوا على أهمية وجود عقد جديد فيما بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية.

١٥٢- ودعمت الوفود بشدة إنشاء أدوات لقياس تنفيذ هدف التنمية الثامن للألفية المتعلق بتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية. وناشدت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تطوير هذه الأدوات بالتشاور الكامل مع البلدان النامية. وأكدت أيضا على مغزى المساءلة المتبادلة بين البلدان المانحة والمتلقية.

١٥٣- وجددت الوفود تصميمها على دعم أنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وشددت على الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة ثابتة ويمكن التنبؤ بها. وأكدت أيضا على أهمية ترابط الإجراءات والبرامج وتنسيقها وتبسيطها، والشراكة الفعالة من جانب جميع الجهات العاملة لزيادة الفعالية والفاعلية في استخدام الموارد. ولاحظت أيضا أن الحكم الديمقراطي وسيادة القانون عنصران أساسيان في إيجاد بيئة تمكينية لتعبئة الموارد المحلية وبناء القدرات المحلية لإعطاء البلدان القدرة على تحمل مسؤولية تنميتها. وأعلنت بعض الوفود زيادة مساهمتها في المساعدة الإنمائية الرسمية مبرهنة بذلك على دعمها لأنشطة متابعة مؤتمر مونتيري.

١٥٤- وقدم ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي تقارير عن أنشطة منظماتهم كل في مجالها - الحكم الديمقراطي، والتحصين، والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والدعم الإنساني المقدم في بلدان البرامج - في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإدماجه في المسار الرئيسي. وقالت هذه المنظمات

إنه على الرغم من أن مواردها لا تزال دون مستوى الحاجة، فإن مؤتمر مونتيري أدى إلى إعلان مساهمات للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولولاها لكانت الحالة أسوأ نتيجة للضغوط الانكماشية في البلدان المانحة الرئيسية. وأكدت على ضرورة وجود تنسيق أفضل فيما بينها ومع المانحين الثنائيين الآخرين، والمؤسسات المالية الدولية، لا سيما البنك الدولي، لاستخدام الموارد النادرة استخداما فعالا وفاعلا. ودعمت أيضا ضرورة تطوير أدوات لقياس الأداء ورصد الأثر على الصعيد الوطني.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): بحث توصيات التقييم الذي يُجرى كل خمس سنوات لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٥٥- قدم المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، متحدثا باسم الوكالات الأربع - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي - لمحة عن التقييم الذي يُجرى كل خمس سنوات لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأبرز النتائج، والآثار بالنسبة للوكالات، وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكيف تستطيع الوكالات الشروع في تنفيذها. وأبرز رئيس فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ملاوي التحديات التي تواجه منظمة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، مستخدما ملاوي بوصفها دراسة لحالة إفرادية. وقدم منسق اللجنة الوطنية للإيدز في البرتغال، ممثلا رئيس مجلس تنسيق البرنامج، عرضا ركز فيه على المسائل المتصلة بالحكم والتي تهم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوصيات التي تمت بصلة إلى المجالس التنفيذية للوكالات المشاركة في رعاية البرنامج.

١٥٦- وأكدت الوفود على أهمية الاعتراف بالطبيعة الدينامية للوباء وبضرورة الخروج من الصمت ومن وصمة العار المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشددت الوفود على ضرورة فصل العلاقة بين الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار المتكلمون إلى أنه إذا أريد التصدي لما يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من تحد، فمن الأساسي حشد موارد إضافية، على الصعيد المالي والبشري معا، والتأكد من أن التصدي يقوم على أساس النتائج ويراعي وضع المرأة، مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات النساء والفتيات. وأكدت كثير من الوفود على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، لا سيما على الصعيد القطري وداخل المجموعات المواضيعية. وذكرت أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تسهل الجهود الوطنية المبذولة من خلال التنسيق المتزايد والمانحين

الذين ينبغي أن يكونوا على استعداد لدعم آليات تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك تمويل جميع عناصر ميزانية البرنامج الموحدة وخطة عمله. وشجعت الوفود المشاركين على رعاية البرنامج، على أن يكون ردهم على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتسم باتساق أكبر.

١٥٧- وأوصت عدة وفود أنه ينبغي أن يكون هناك بند دائم في جدول أعمال المجالس التنفيذية حول توصيات وقرارات مجلس تنسيق البرنامج. وشجع عدد من الوفود الوكالات على البرمجة المشتركة وأوصت هذه الوفود أيضا بأنه ينبغي تنظيم زيارات ميدانية مشتركة لأعضاء المجالس التنفيذية التي تركز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشددت الوفود على أهمية قيام المنظومة باستخلاص الدروس من برنامج الأمم المتحدة المشترك فيما يتعلق بتحسين منهجية عمل مجلس تنسيق البرنامج وشجعت على وجود تعاون كامل واتصالات كاملة فيما بين المجالس التنفيذية ومجلس تنسيق البرنامج. وإذ أكدت على العلاقة بين انعدام الأمن في مجال الأغذية، وسوء التغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أكدت الوفود على ضرورة تنسيق المعونة الغذائية مع أنواع أخرى من المعونة في التصدي للوباء. وأشارت الوفود أيضا إلى قرارات المساهمة في المناقشة والحوار الجاري بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل المتعلقة بالحكم في بلدانها الخاصة.

١٥٨- وأشارت الوكالات علاوة على أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي شاركت أيضا في المناقشات، إلى المشورة والتوصيات التي قدمتها الوفود، وقدمت أمثلة على العمل المتناسق والتعاون للتصدي لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي وفي أماكن أخرى. ورحبت بضرورة التأكيد على المرأة وعلى العلاقة بين الصحة الإنجابية ومنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووافقت على أنه ينبغي أن تكون الأغذية والتغذية من عناصر استراتيجية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأبرزت عدم توافر الموارد البشرية ونفادها كنتيجة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثره على القدرة الاستيعابية للبلدان. ووافقت الوكالات على ضرورة وجود مداخل مبتكرة للتصدي للوباء وعلى أن النهج القائم على تحقيق النتائج أمر أساسي.

الأهداف الإنمائية للألفية في نيبال

١٥٩- تركزت المناقشة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في نيبال، مع عرض قدمه ممثلون الحكومة، والفريق القطري للأمم المتحدة، ومنظمة غير حكومية.

١٦٠- وأكدت الوفود على أن المسؤولية الرئيسية عن إدماج الأهداف في المسلك الرئيسي للأنشطة التنفيذية وتقديم تقارير عنها تقع على عاتق البلد. وناشدوا الأمم المتحدة تقديم الدعم الكافي في هذا الصدد.

١٦١- وقدمت الوفود تعليقاتها وطرحت أسئلة، أو طلبت توضيحات تضمنت: (أ) العملية الاستشارية؛ (ب) إدماج الأهداف في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وخطة تنمية لمدة عشر سنوات وورقة استراتيجية للحد من الفقر؛ (ج) العلاقة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في سياسة التنمية وفي رصد الأهداف؛ (د) مواءمة وتنسيق الأنشطة بين مختلف المانحين في قطاعات مثل بناء القدرات لجمع البيانات؛ (هـ) تكييف المؤشرات والأهداف لتعكس الحالات الوطنية المحددة؛ (و) دور منظومة الأمم المتحدة في حل النزاعات؛ (ز) العلاقة بين الأمم المتحدة والجهات العاملة من غير الحكومات؛ (ح) تحديد تكلفة تنفيذ الأهداف على المستوى الوطني.

١٦٢- وقال الذين أجابوا عن الأسئلة إن المشاورات الشاملة أجريت بين البرلمانيين، والعاملين في الخدمة المدنية، وجماعات النفوذ، والنساء، ومختلف كيانات المجتمع والمناطق ومجتمع المانحين. وتحدثوا عن الالتقاء بين تصميم الاستراتيجيات لصالح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبين الأهداف. وتم بصورة واضحة شرح الأهداف والنتائج في مجالات مثل تعليم الفتيات، وتوفير مياه شرب آمنة، والحد من الوفيات بين الأطفال والأمهات. وتم إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في عملية وضع ورقة استراتيجية للحد من الفقر، وقد عمل فريق الأمم المتحدة في نيبال على نحو وثيق مع البنك الدولي وغيره من أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وكانت العلاقة العامة جيدة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي على الصعيدين العالمي والوطني. وتم إرسال مذكرة مشتركة من رئيسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إلى جميع الموظفين حول علاقاتهم أثناء العمل لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة التي يقومون بها وتكمل بعضها البعض.

١٦٣- وتم تكييف المؤشرات والأهداف من خلال إجراء مشاورات مستفيضة دون إهمال الطابع العالمي للأهداف. وتم اعتبار عملية تحديد التكاليف أمر أساسي في تحديد المبالغ اللازمة لتحقيق الأهداف. وفي مجال التنسيق والمواءمة، عمل المانحون معا مثلا لبناء القدرات في جمع البيانات وتحليلها وتعزيز الترابط والفعالية والفاعلية. وفي مجال تحقيق اللامركزية، عزز برنامج الحكم الرشيد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ أهداف التعليم، بدعم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٦٤- وقال الفريق إنه فيما يتعلق بالصراعات، تعمل الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة معا للتصدي لأسبابها الجوهرية. وقد اعتمدت الأمم المتحدة استراتيجية، وعززت قدرتها في هذا المجال. وتم إبلاغ أعضاء المجالس أن المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات العاملة غير الحكومية تعمل على نحو وثيق مع الحكومة والفريق القطري للتعريف بالأهداف الإنمائية للألفية من خلال الرسائل الترويجية. واعتمد المؤتمر الوطني للمنظمات غير الحكومية قرارا بتعزيز التوعية بالأهداف على جميع المستويات في البلد.